

تأريخ رقم : ٩٤/١٨٦

تاريخ : ٩٤/١٢/٢٩

رقم المراجعة : ٩١/٣٢١٢

المستأنف : المدبرة الوطنية لنهر الليطاني

المستأنف عليه : يوسف علي تين

الهيئة الحاكمة : الرئيس : رشيد عطيست

المستشار : البرت سرحان

المستشار : نبي سرحان

" باسم الشعب اللبناني "

ان مجلس شوري الدولة (الخرفة الخامسة)

بعد التدقيق في كافة اوراق المراجعة وتقرير المتر ومطالعة مفوض الحكومة

تبين ما يلي :

اولا : ان المدبرة الوطنية لنهر الليطاني باستثنائها المقدم بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٠  
 بعد التوار رقم ٢٢ الصادر من المظنمة الادارية الخاصة بتاريخ  
 ١٩٧٥/٢/٧ من البت نسخ الحكم المستأنف وافادة الحكم برد الدعوى لعدم  
 الدلاعية واستفراد لعدم مسوولية مدبرة الليطاني عن الاضرار المشكوت منها  
 واستفراد كلياً بتقرير مسوولية مدبرة الليطاني الى \* بالمئة والتحصينات  
 المتوجبة الى ما يعادل هذه النسبة وتعيين المستأنف عليه الرسوم والمداريف  
 والا تعاب \*

♦♦♦/♦♦♦

وقد أدلت الجهة المستأنفة بأن سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ كانتا جيباً . و  
فاديتين من حيث هطول الأمطار الخزيرة وما ينجم عنها من فيضانات + وخلال  
عام ١٩٦٧ أدى هطول الأمطار الخزيرة على ما يبدو إلى حصول ارتفاع في مياه  
نهر الليطاني وفضيحتها على الأراضي المجاورة ، ومنها أرض المستأنف عليه الذي  
لحققت بها الأضرار من جراء هذه العوامل البيئية وليس من جراء فتح سدود  
بحيرة القرمون + فالمصلحة لم تقم بتصرف مياه البحيرة بشكل غير مألوف فليس  
على العكس اسهم وجود سد القرمون في مصدر المياه وتخزينها مما أدى إلى  
تخفيض وطأة الأمطار الخزيرة التي ربما ألحقت أضراراً هائلة بالمستأنف عليه +  
هذا مل العلم بأن المدير هيد الامير صالح لم يقل في تقريره ان سبب الأضرار  
المشكو منها هو تسهيل بحيرة القرمون ولا تحدث من صلة سببية بين اعمد - ال  
المصلحة والأضرار + ولقد قننت المحكمة الادارية بتوزيع المسؤولية ماضية دون  
تحليل + وقد كان فيها رد المراجعة لعدم الملائمة لان الأضرار ليست ناجمة  
من اشغال فامة + كما انه فيما يتعلق بالمسؤولية فان مجموع ما جرى من المياه  
في مجرى الليطاني عند بحيرة القرمون استناداً الى ارقام المصلحة الرسمية بلغ  
حوالي ٦٥٠ مليون متراً مكعباً ، وهذا الرقم يشكل ضعفي التمية التي كانت تجري في  
السنين المعتدلة + فالرقم المبينة توضح ان سنة ١٩٦٧ تاريخ حصول الأضرار  
كانت سنة غير فادية بامطارها الخزيرة جداً والتالي بالفيضانات والانهيارات الناجمة  
من ذلك +

واضافت الجهة المستأنفة ايضاً بان المدير المعين بدورة مخالفة  
للأصول من قبل قاضي الامور المستعجلة اعتق في اثبات العلة السببية بين الأضرار  
الناجمة من فيضان نهر الليطاني وبين المصلحة ، كما اعترف في جلسة الاستجواب بأنه  
لم يحقق وبالتالي لم يتصرف على مصدر المياه النافثة التي تسببت في حصول  
الأضرار + كما اعترف بأنه لم يتحقق ابداً من أي مرجع كان حول ما اذا كانت  
المصلحة قد اسالت مياه بحيرة القرمون + ثم ان المصلحة لا يعقل ان تهمل در

مياها بحاجة اليها \* والمصلحة عندما تخزن ما تحتاجه من المياه فانها تترك  
النهر ينساب كما لو لم يكن هناك سد \* من هنا فان ارتفاع منسوب النهر من  
وانخفاضه لا يهم مصلحة الليطاني بعد اخذ حاجتها منه اذ تبقى المياه  
المناسبة في مجراها الطبيعي دونما تدخل من المصلحة سلبا او ايجابيا \*  
وعليه فان ارتفاع مياه الليطاني بسبب الاحوال الجوية لا يلزم مصلحة الليطاني  
بحبس مياهه ، والفيضانات كانت ستحدث على كل حال سواء اكان هناك سد في  
القرعون ام لا \* وحتى لو فرضنا جدلا ان المصلحة مسؤولة عن الاضرار فان هذه  
النسبة تقل كثيرا من نسبة الخمسين بالمئة التي حددتها الحكم المستأنف \*

وخلصت الجهة المستأنفة الى القول بان تقدير الاضرار لم يكن مستندا  
الى اساس واقعي ، فلا يحقل ان يكون النهر قد اقتلع جميع الاشجار الكائنة في  
ما مساحته ١٠ دونمات ، وبالتالي اعتبار كامل هذه المسافة متضررة بصورة  
مطلقة وتحديد قيمة الاضرار اللاحقة بها بمبلغ الف ليرة \* كذلك فان تحديد  
مردود الدونم الواحد المزروع قمحا بمبلغ \* ٣٠٠ ليل ينطوي على المبالغة ، نوزة  
الزراعة تحدده بمبلغ ٤٥ ليرة \* كذلك لم يبرر الحكم المستأنف سبب تخصيص  
حيطان الباطون بمبلغ ثلاثة الاف ليرة ، اذ ما هو عدد الحيطان وما هي  
كيلوها ؟ وكذلك الامر بالنسبة لاصلاح الارض وجلب التربة اذ بقيت دون تحليل  
او اسناد \*

ثانيا : ان المستأنف عليه يوسف علي خليل بالاحتجته المقدمة بتاريخ ١٣ / ٦ / ٧٥  
مع اعتقاده باستئناف الحكم يطلب رد الاستئناف لعدم صحته ولعدم قانونيته  
وتدريك المستأنفة الرسوم والمصاريف \*

وقد ادلى المستأنف عليه بان عقاره ومساحته ٥٢ دونما واقع على  
حدود نهر الليطاني وينتفع بالسقابة منه وكان قد اتفق مع خليل ابو طهيب على  
تأجيريه بمبلغ ستة الاف ليرة سنويا ولمدة سبع سنوات ، وفي نهاية شهر اذار ١٩٦٧

أقدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني على فتح السدود وتسييل مياه بحيرة القرمون فتدفقت المياه بصورة غير طبيعية على مقارها وطغت عليه فهدمت الحيطان وجرفت التربة والحقت بمحتوياته اضراراً حالت دون تأبيره ، وقد اقتصر جواب المصلحة في المراجعة البدائية على الاضرار بحصول طغيان المياه على العقار واحداث الضرر المشكو منها زامة ان هذه الاضرار حدثت بسبب هطول الامطار بصورة غير طبيعية \* وقد استثبتت المحكمة الادارية من استجوابها للتأبير الذي اجري الكشف ومن المستندات المبرزة ومنها شهادات مناتير القرى المجاورة للعترة ان طغيان مياه الليطاني بسبب فتح السدود تخفيف منسوب مياه بحيرة القرمون جعلت مياه هذا النهر تطغى على الارض وتتسبب باقتلاع الاغراس وجرف التربة وهدم الجدران \* وقد قدرت المحكمة الاضرار بشكل خاطئ \* مخالفة رأى التأبير دون ان تتمكن من تحليل حكمها تحليلاً كافيًا \* كما اخطأت في توزيع المسؤولية لانه كان يترتب قانوناً وواقعياً الزام المصلحة بكامل التعويضات لا بنصفها \*

ثالثاً : ان الجهة المستأنفة بلائحتها المقدمة بتاريخ ٢٥/٩/١١ تكرر اقوالها مضيفة انه لا يمكن الاخذ بشهادة مناتير لبعدها هو \* عن بحيرة القرمون \*

بناءً على ما تقدم

في الشكوى

بما ان الاستئناف مقدم ضمن المهلة ، مستوفياً الشروط القانونية فهو مقبول

شكراً

في الاساس

بما ان الدائر بالاضرار الناجمة عن المنشآت العامة كان يدخل باختصاص

المحكمة الادارية المختصة ، ولا مجال للقول بعدم صلاحيتها \*

♦♦♦/♦♦♦

وبما أنه يقتضي تصديق القرار المستأنف لهذه الجهة •  
وبما أنه فيما يتعلق بالمسؤولية تثابت من ملف المراجعة ان تقارير  
المستأنف عليه يوسف علي خليل قد تضرر من جراء فيضان نهر الليطاني شتاء  
عام ١٩٦٧ وغمرها للأرض •

وبما أنه يتبين من الأرقام الرسمية ، والتي لم ينكرها المستأنف عليه ،  
ان كمية المياه التي جرت خلال سنة ١٩٦٧ ولا سيما خلال شهر اذار الذي  
حدثت فيه الفيضانات تشكل ضعفي الكمية التي كانت تجرى في السنين المعتدلة  
الأرقام • وكذلك الامر بالنسبة للتصريف الطبيعي لنهر الليطاني في حدوده  
القبوى ، فقد بلغ استنادا الى الأرقام الرسمية ، في شهر اذار ١٩٦٧ اضعاف  
معدل التصريف الشهري المعتدل •

وبما أنه وبالرغم من ان تعيين الخبير عبد الامير صالح الموضوع بالثقرة  
ذاتها التي حدثت فيها فيضانات هو فتح سدود القرمون • بل أكد فقط ان مياه  
النهر عند فيضانه غمرت كامل أرض العقار وحدثت به اضرارا كبيرة • ثم انه بعد  
سماحه اقوال المستدعي الذي يزعم ان المصلحة اقدمت اواخر شهر اذار على فتح  
السدود فغمرت المياه كامل مساحة العقار ، فالجواب الى وصف الاضرار وتحديد  
قيمتها وكيفية تقاضي طابعاً ان المياه دون ان يشير الى ان سببها كان فتح سدود  
بـبيرة سد القرمون العائدة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني •

وبما أنه لا يمكن الامتناع باقوال الخبير المتناقضة في جلسة الاستجواب  
الحمالة بعد سنوات من مشاهداته الرسمية الواردة في التقرير المرفوع الى قاضي  
الامور المستعجلة • فهو يقول طارة بان المياه التي طغمت على العقار لا يمكن ان  
تكون مسببة الا بنتيجة فتح السدود على الليطاني من قبل المصلحة وانه مهما  
كانت الظروف يكفي ان تفتح هذه السدود لتغذي المياه على هذه الارض طالما

لا يوجد حائط فاصل بين النهر وبين أرض المستدي ليحول دون طفيف من المياه • وطارة اخرى يجيب على سؤال وكيل المصلحة من كيفية نتيجة عوامل اخرى وما اذا استثبتت الواقعة من مرجع رسمي كالدرك او الادارة ، بأنه ...  
أى الخبير - لم يستثبت ذلك وأنه اعتمد على المشاهدة حين اجري الكشف  
وعلى تصريحات الجهة المدعية •

وبما ان افادة مختير قري مجاورة لنهر الليطاني والمبرزة من قبل المستأنف عليه تنفيذ واقعة حدوث فيضان غير طبيعي عام ١٩٦٧ ، وان الظاهر ان اسبابه فتح سد القرمون •

وبما انه لا يمكن الافتداد بهذه الافادة لان واقعة حدوث فيضان غير طبيعي لا تعني بالضرورة ان الفيضان سببه انضواء فتح السد ، لا سيما وان الارقام الرسمية تؤكد ضخامة حجم المياه الهائلة وارتفاع منسوب النهر •

وبما انه ، ومن ناحية فنية ، فان وجود السد يحول ، على عكس ما ذكره للمختير والمستأنف عليه ، دون تقادم تدفق المياه وسيلها الى الاراضي المجاورة فتناهي السد حبس المياه لا تركها تسيل •

وبما انه لا يمكن القول بان الرابطة انسيابية متوترة بين الاضرار الناجمة بنتيجة فيضان نهر الليطاني وبين ان تكون المصلحة الوطنية لنهر الليطاني قد فتحت سد القرمون •

وبما ان ما ذهب اليه القرار المستأنف يكون مخالفا للواقع والقانون مما يقتضي معه فسخه •

لذلك .....

لعمري ،

قبول الاستئناف في الشكل وفي الاسس فسخ القرار المستأنف  
والحكم برد المراجعة وتعيين المستأنف عليه كافة الرسوم والمصاريف البدائية  
والاستئنافية •

قراراً صدر وافهم فلنا بتاريخ التاسع والعشرين من كانون الاول لسنة

• ١٩٩٤

الكاتب	المستشار	المستشار	الرئيس . . . من
سارة الحلبي	ناجي سرحال	البرت سرحان	رشيد عطايد